

## المحور السابع: تحرير النصوص القانونية والتنظيمية

يخضع تحرير النصوص القانونية والتنظيمية لقواعد محددة ومنهجية واضحة يجب اتباعها، حيث تختلف في درجة ترتيبها من حيث هرم النصوص الرسمية إلى عدة مراتب، كما تختلف قواعد صياغتها حسب طبيعة كل نص سواء كان قانون أو تشريع أو تنظيم.

إن تحرير الوثائق الإدارية يفرض على الإداري معرفة منهجية ترتيب مختلف النصوص القانونية والتنظيمية مهما كانت طبيعتها حتى يحسن توظيفها وذكرها في الموضوع الذي يليق بها، فلا يصح على الإطلاق أن نقدم قرار وزاري على مرسوم رئاسي، أو مرسوم تنفيذي على قانون، لذا وجب تسليط الضوء على مختلف مراتب النصوص القانونية وتدرجها، ومعرفة مجالات استعمالها وكيفية توظيفها في الشؤون الإدارية.

ويمكن تصنيف تلك النصوص إلى نصوص تشريعية ونصوص تنظيمية على النحو

التالي:

### أولاً-النصوص التشريعية:

#### 1-الدستور:

هو التشريع الأسمى في البلاد ويشمل مجموعة من النصوص القانونية التي تتولى تحديد المبادئ العامة التي تحكم الدولة، كتنظيم السلطات العامة وسيرها وعلاقتها فيما بينها وكذا حريات حقوق الأفراد وواجباتهم، وهو القاعدة الأساسية لمجموع القوانين والتنظيمات.

فالدستور يحتل أعلى درجة في النظام القانوني للدولة ومنه تستمد القوانين العادية والفرعية قوتها، فليس الدستور كالقانون وليس القانون كالمرسوم، ورغم هذا التميّز تظل العلاقة بين القاعدة الدستورية والقوانين العادية والتنظيمات علاقة وطيدة، كل قاعدة تكمل الأخرى<sup>1</sup>.

## 2- المعاهدات الدولية:

المعاهدات هي اتفاقيات تعقدها الدول فيما بينها بغرض تنظيم علاقة قانونية دولية، وتحديد القواعد التي تخضع لها هذه العلاقة<sup>2</sup>. فالمادة 132 من دستور 1996 تعرّفها بأنها: "نصوص قانونية دولية بعد المصادقة عليها من طرف رئيس الجمهورية تصبح تشريعاً وطنياً يسمو على القانون".

وقد عرفت المعاهدات من حيث مكانتها بين هرم النصوص القانونية تطورا واختلافا كبيرا في النصوص الدستورية الجزائرية، فدستور 1963 لم يتضمن الإشارة لمكانة المعاهدة في سلم النصوص الرسمية، وجاء دستور 1976 ليعرف بالمعاهدات الدولية بنفس مكانة ودرجة القانون وهذا ما قضت به المادة 159 منه، وخلاف ذلك جاء دستور 1989 في نص مادته 123 معلنا عن مبدأ سمو المعاهدات على القانون، وهذا ما كرّسه التعديل الدستوري لسنة 1996 في المادة 132 منه<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> عمار بوضياف، المرجع في تحرير النصوص القانونية والوثائق الإدارية، جسر للنشر والتوزيع، ط2، الجزائر، 2014، ص10.

<sup>2</sup> علي صادق أبو هيف، القانون الدولي العام، الإسكندرية، منشأة المعارف، دون تاريخ، ص523.

### 3- القانون العضوي: Loi Organique

ظهر مصطلح القانون العضوي لأول مرة في التعديل الدستوري لسنة 1996، وبذلك يكون قد أنشأ فئة جديدة من القوانين أضيفت على مستوى البناء القانوني للدولة.

يمكن تعريف القانون العضوي بأنه قانون مصوّت عليه من طرف البرلمان من أجل توضيح أحكام متعلقة بالدستور في مجالات محددة ودقيقة يشار إليها في التشريع الأساسي للدولة ويخضع إقراره لشروط شكلية ورقابة مطابقة من طرف المجلس الدستوري<sup>2</sup>.

كما يتميز القانون العضوي عن القانون العادي بمجاله الخاص المشار إليه في المادة 123 من دستور 1986 وبإجراءاته المتميزة، حيث يتطلب للمصادقة عليه الأغلبية المطلقة للنواب وأغلبية ثلاثة أرباع 3/4 من أعضاء مجلس الأمة، كما يخضع لمراقبة مطابقة النص مع الدستور من طرف المجلس الدستوري قبل إصداره، وبصفة إلزامية.

وفي هذا السياق نصّت المادة 123 من دستور 1986 على أنه: "...يشّرع البرلمان بقوانين عضوية في المجالات الآتية:

- تنظيم السلطات العمومية، وعملها؛
- نظام الانتخابات؛
- القانون المتعلق بالأحزاب السياسية؛
- القانون المتعلق بالإعلام؛
- القانون الأساسي للقضاء والتنظيم القضائي؛
- القانون المتعلق بقوانين المالية؛
- القانون المتعلق بالأمن الوطني".

<sup>1</sup> جمال عبد الناصر مانع، القانون الدولي العام - المدخل والمصادر -، دار العلوم، عنابة الجزائر، 2005، ص152.

<sup>2</sup> عمار عوابدي، فكرة القانون العضوي وتطبيقاتها في القانون الناظم للبرلمان والعلاقة الوظيفية بينه وبين الحكومة، مجلة الفكر البرلماني، العدد الثاني، الجزائر، مارس 2003، ص47.

#### 4-القانون: La loi

هو مجموعة النصوص القانونية العامة والمجردة التي تصدرها السلطة التشريعية، ويعتبر النص القانوني أساس كل تشريعات الدولة وأقواها، ويتم ذلك من خلال مبادرة واقتراح (20 نائبا) أو من مبادرة رئيس الحكومة<sup>1</sup>. ويمر القانون بمراحل شكلية إجرائية معينة هي: المبادرة ثم المناقشة، الموافقة والإصدار، ونذكر على سبيل المثال: قانون المالية، قانون العقوبات، القانون التوجيهي للتربية الوطنية، القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية...الخ.

تُعرض مشاريع القوانين على مجلس الوزراء بعد أخذ رأي مجلس الدولة ثم يودعها الوزير الأول لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني، ومنه نستنتج أن المبادرة حق دستوري مخول للسلطتين التشريعية والتنفيذية غير أن أصلح على تسمية النص المقدم من طرف السلطة التنفيذية بمشروع قانون (projet de loi) وما يقدم من طرف السلطة التشريعية يسمى اقتراح قانون (proposition de loi).

وحتى يتم قبول مشروع القانون أو اقتراح القانون يجب أن يرفق ببيان أسباب يبرر عرضه للمناقشة، وأن يحرر في شكل مواد وهذا ما نصت عليه المادة 20 من القانون العضوي رقم: 99-02 المؤرخ في مارس 1999 المتعلق بتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> المادة 119 من دستور 1996.

<sup>2</sup> عمار بوضياف، مرجع سابق، ص20.

## نموذج (1.5) لتوضيح نص قانوني

قانون رقم: 20-01 مؤرخ في 30 مارس 2020.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 20	
11 شعبان عام 1441هـ	
5 أبريل سنة 2020م	
قوانين	
<p><b>الفصل الثاني</b> <b>مهام المجلس</b></p> <p>المادة 3: زيادة على المهام المحددة في المادة 207 من الدستور، يكلف المجلس بتحديد التوجهات الكبرى للسياسة الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.</p> <p>وبهذه الصفة، يكلف المجلس بإبداء آراء وتوصيات لاسيما حول:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>- الخيارات الكبرى للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.</li><li>- المخطط الوطني لتطوير البحث العلمي والتطوير التكنولوجي.</li><li>- الأولويات بين البرامج الوطنية للبحث.</li><li>- ترقية الإبداع العلمي والتقني في الوسط الجامعي وإدماجه في التنمية الاجتماعية والاقتصادية.</li></ul>	<p>قانون رقم 20-01 مؤرخ في 5 شعبان عام 1441 الموافق 30 مارس سنة 2020. يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه.</p> <p>إن رئيس الجمهورية:</p> <ul style="list-style-type: none"><li>- بناء على الدستور لاسيما المواد 136 و140-14 و144 و206 و207 منه.</li><li>- وبمقتضى القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 22 ذي الحجة عام 1439 الموافق 2 سبتمبر سنة 2018 والمتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم.</li><li>- وبمقتضى القانون رقم 581-21 المؤرخ في 24 محرم عام 1411 الموافق 15 غشت سنة 1981 والمتعلق بالمحاسبة العمومية.</li></ul>

## 5-الأمر : L'ordonnance

هو نص تشريعي، يصدره رئيس الجمهورية في القضايا الاستعجالية أو في حالة عدم وجود برلمان أو في حالات الضرورة، أو في الحالات الاستثنائية مثل الحروب أو الكوارث الطبيعية، وذلك طبقاً للمادة 93 من الدستور، أو ما بين الدورات التشريعية، على أن يعرض الأمر على الهيئة التشريعية عند انعقاد دورتها المقبلة للمصادقة وإضفاء صيغة قوة القانون عليه، أما صلاحية استصداره فهي مخولة دستورياً لرئيس الجمهورية وفقاً للمادة 124.

ويتم إصدار هذا النص في حالات معينة، ثلاث منها ذكرتها المادة 124 وهي:

- **الحالة الأولى:** جاء في نص المادة 124 من الدستور وتتعلق بحالة شغور المجلس الشعبي الوطني؛
- **الحالة الثانية:** بين دورتي البرلمان وعلى رئيس الجمهورية أن يعرضها على كل غرفة من البرلمان في أول دورة لتوافق عليها، وتعد لأغية الأوامر التي لا يوافق عليها البرلمان؛
- **الحالة الثالثة:** الحالة الاستثنائية كما عرفت المادة 93 من الدستور وهي الحالة التي تكون فيها البلاد مهددة بخطر داهم يوشك أن يصيب مؤسساتها الدستورية أو استقلالها أو سلامة ترابها؛<sup>1</sup>
- **الحالة الرابعة:** ذكرتها المادة 120 (حالة عدم المصادقة على مشروع قانون المالية المقدم من الحكومة في مدة أقصاها 75 يوم من تاريخ إيداعه لدى البرلمان، ففي هذه الحالة يصدر قانون المالية بموجب أمر<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> يطلق على الأوامر تسمية التشريعات الضرورية، ما يجعلها في نفس مرتبة القانون من حيث القوة، ويصدرها رئيس الجمهورية باعتباره رئيس السلطة التنفيذية.

<sup>2</sup> راجع المادة 44 من القانون العضوي رقم: 99-02 المؤرخ في 08 مارس 1999، الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة وعملها، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة.

وفيما يلي مثال توضيحي لأمر أصدره رئيس الجمهورية:

### نموذج (2.5) لتوضيح أوامر تشريعية

أمر رقم: 06-03 مؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.

أوامر	
الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 46 20 جمادى الثانية عام 1427هـ 16 أبريل سنة 2006م	
أمر رقم 06-03 مؤرخ في 19 جمادى الثانية عام 1427 الموافق 15 يوليو سنة 2006، يتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.	- وبمقتضى القانون رقم 90-14 المؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1410 الموافق 2 يونيو سنة 1990 والمتعلق بكيفيات ممارسة الحق النقابي المعدل والمتمم.
إن رئيس الجمهورية:	- وبمقتضى الأمر رقم 97-03 المؤرخ في 2 رمضان عام 1417 الموافق 11 يناير سنة 1997 الذي يحدد المدة القانونية للعمل.
- بناء على الدستور لاسيما المواد 51 و122-26 و124 منه.	- وبمقتضى القانون رقم 99-07 المؤرخ في 19 ذي الحجة عام 1419 الموافق 5 أبريل سنة 1999 والمتعلق بالمجاهد والشهيد.
- وبمقتضى الأمر رقم 74-03 المؤرخ في أول ذي القعدة عام 1394 الموافق 15 نوفمبر سنة 1974 والمتضمن قانون الخدمة الوطنية المعدل والمتمم.	

### ثانيا-النصوص التنظيمية:

هو نص صادر عن السلطة التنفيذية في الدولة ممثلة في رئيس الجمهورية، والوزير الأول، يشرح إجراءات وكيفيات تطبيق وتنفيذ النصوص التشريعية، حيث يستمد روحه من القانون ولا يمكنه مخالفة أحكامه، وهو أقل درجة من النص التشريعي حيث يفترض إعداده إجراءات أقل تعقيدا من إجراءات إعداد النصوص التشريعية.

ويرجع العمل التنظيمي في بلادنا إلى رئيس الجمهورية أساساً، إذ يجمع بين التنظيم المستقل، والتنظيم التنفيذي (مراسيم رئاسية)، وذلك طبقاً للمادة 125 من دستور 1996. ويندرج تنفيذ التنظيم في مهام رئيس الحكومة (الوزير الأول) بمراسيم تنفيذية وذلك طبقاً للمادة: 4/85 من دستور 1996 وفي الواقع فإن العمل التنظيمي، وإن كان من اختصاص رئيس الجمهورية والوزير الأول، فإن إعداد مشروعه يتم من طرف الوزراء، كل في مجال قطاعه، ويمكن أن يصدر النص التنظيمي من كل وزير على مستوى وزارته، ومن الوالي، ومن رئيس المجلس الشعبي البلدي...الخ، في شكل قرارات ومقررات ومناشير أو تعليمات...الخ.

وتقسّم النصوص التنظيمية حسب قوة درجتها حسب ما يلي:

- مراسيم (الرئاسية - التنفيذية).
- القرارات الإدارية (الوزارية المشتركة - الوزارية - الولائية - البلدية).
- المقررات الإدارية (الصادرة عن الهيئات والمؤسسات العمومية).
- التعليمات.
- المنشور.

## 1- المرسوم (Le Décret):

هو نص تنظيمي، يشرح ويحدد كيفيات تطبيق نص ما من النصوص القانونية ويصدره إما رئيس الجمهورية (مرسوم رئاسي) أو الوزير الأول (مرسوم تنفيذي):

## 1-1-مرسوم رئاسي:

المرسوم الرئاسي هو الأداة التي يتدخل بواسطتها رئيس الجمهورية لممارسة سلطاته التنظيمية في المسائل غير المخصصة للقانون أي المسائل التي تخرج عن نطاق المجال التشريعي المحدد حصريا في المادتين 140 و 141 من الدستور<sup>1</sup>.

وتنقسم المراسيم الرئاسية إلى نوعين هما المرسوم الرئاسي التنظيمي والمرسوم الرئاسي الفردي.

### نموذج (3.5) لتوضيح مرسوم رئاسي

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 39	
19 ذي القعدة عام 1441هـ	11 يوليو سنة 2020م
مراسيم تنظيمية	
المادة 3: يخص لميزانية سنة 2020 اعتماد قدره مائتان وستة وسبعون مليوناً وستمائة وخمسة وسبعون ألف دينار (276.675.000 دج) يقيد في ميزانية تسيير رئاسة الجمهورية وفي الأبواب المبينة في الجدول الملحق بأصل هذا المرسوم.	مرسوم رئاسي رقم 20-171 مؤرخ في 9 ذي القعدة عام 1441 الموافق أول يوليو سنة 2020. يتضمن إحداث أبواب وتحويل اعتماد إلى ميزانية تسيير رئاسة الجمهورية.
المادة 4: ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.	إن رئيس الجمهورية:
حرر بالجزائر في 9 ذي القعدة عام 1441 الموافق أول يوليو سنة 2020.	- بناء على تقرير وزير المالية.
عبد المجيد تبون	- وبناء على الدستور، لاسيما المادتان 91-6 و 143-1 الفقرة الأولى منه.
	- وبمقتضى القانون رقم 84-17 المؤرخ في 8 شوال عام.....

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 39 الصادرة بتاريخ 11 جويلية 2020، ص10.

<sup>1</sup> المادتان 140 و 141 من قانون رقم: 16-01 مؤرخ في 06 مارس 2016.

## نموذج (4.5) لتوضيح مرسوم رئاسي فردي

مرسوم رئاسي مؤرخ في 28 شوال عام 1441 الموافق 20 يونيو سنة 2020، يتضمن تعيين مستشار لدى رئيس الجمهورية. مكلف بالشؤون الاقتصادية والمالية.

إن رئيس الجمهورية:

- بناء على الدستور، لاسيما المادتان 91-6 و92-2 منه.
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-07 المؤرخ في 29 جمادى الأولى عام 1441 الموافق 25 جانفي سنة 2020 الذي يحدد صلاحيات مصالح رئاسة الجمهورية وتنظيمها.
- وبمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-39 المؤرخ في 8 جمادى الثانية عام 1441 الموافق 2 فبراير سنة 2020 والمتعلق بالتعيين في الوظائف المدنية والعسكرية للدولة، المتمم.

يرسم ما يأتي:

**المادة الأولى:** يعين السيد عبد العزيز خلف، مستشارا لدى رئيس الجمهورية. مكلفا بالشؤون الاقتصادية والمالية.

**المادة 2:** ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. حرر بالجزائر في 28 شوال عام 1441 الموافق 20 يونيو سنة 2020.

عبد المجيد تبون

المصدر: الجريدة الرسمية رقم 37 الصادرة بتاريخ 27 جويلية 2020، ص20.

### 1-2- مرسوم تنفيذي:

هو نص تنظيمي يصدر من طرف الوزير الأول لأجل تنفيذ قوانين وتنظيمها على أن تعرض على رئيس الجمهورية قبل إصدارها<sup>1</sup>.

وتحتل المراسيم التنفيذية ذات الطابع التنظيمي مكانة متميزة في النظام القانوني الجزائري، فالقانون ذاته هو أعلى رتبة ودرجة من المرسوم التنفيذي قد يشير صراحة إلى صدور نص تنظيمي يبين كيفية تطبيق نصوص أو مواد من القانون، مما يستلزم إصدار مرسوم تنفيذي كإجراء تنظيمي يسمح بتطبيق القانون في أرض الواقع. والنموذج التالي يوضح ذلك.

<sup>1</sup> رمضان عبد المجيد، مرجع سابق، ص68.

## نموذج (5.5) لتوضيح مرسوم رئاسي تنفيذي

19 ذو القعدة عام 1441هـ 11 يوليو سنة 2020م	الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية/العدد 39
<b>قوانين</b>	
<p>يرسم ما يأتي:</p> <p>المادة الأولى: يهدف هذا المرسوم إلى تعزيز نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته، المنصوص عليه في التنظيم المعمول به. لاسيما المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 26 رجب عام 1441 الموافق 21 مارس سنة 2020، والمذكور أعلاه ومجموع النصوص اللاحقة به.</p> <p>المادة 2: تمتد لمدة ثمانية (8) أيام، أحكام المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 20-168 المؤرخ في 7 ذي القعدة عام 1441 الموافق 29 يونيو سنة 2020 والمذكور أعلاه، المتعلقة بتدابير الحجر الجزئي المنزلي، من الساعة الثامنة (8) مساء إلى غاية الساعة الخامسة (5) من صباح يوم الغد، المطبقة على ولايات أدرار، والشلف والأغواط، وأم البواقي وباتنة، وبجاية، وبسكرة وبشار، والبلدية والبويرة والجزائر والجلفة وسطيف وسيدي بلعباس، وعنابة وقسنطينة والمدية والمسيلة ومعسكر، وورقلة ووهران وبرج بوعريرج وبومرداس وتيسمسيلت والوادي وخنشلة، وسوق أهراس وتيبازة وغليزان.</p>	<p>مرسوم تنفيذي رقم 20-182 مؤرخ في 17 ذي القعدة عام 1441 الموافق 9 يوليو سنة 2020، يتضمن تعزيز نظام الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد-19) ومكافحته.</p> <p>إن الوزير الأول:</p> <p>- بناء على الدستور لاسيما المادتان 99-4 و143 (الفقرة 2) منه.</p> <p>- وبمقتضى الأمر رقم 66-156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم.</p> <p>- وبمقتضى القانون رقم 88-07 المؤرخ في 7 جماد الثانية عام 1408 الموافق 26 يناير سنة 1988 والمتعلق بالوقاية الصحية والأمن وطب العمل.</p> <p>- وبمقتضى القانون رقم 98-06 المؤرخ في 3 ربيع الأول عام 1419 الموافق 27 يونيو سنة 1998 الذي يحدد القواعد العامة المتعلقة بالطيران المدني، المعدل والمتمم.</p> <p>- وبمقتضى القانون رقم 01-13 المؤرخ في 17 جمادى .....</p>

المصدر: الجريدة الرسمية رق 39 الصادرة بتاريخ 11 جويلية 2020، ص19.

## 2-القرار : L'Arrêté

هو نص تنظيمي وتطبيقي يصدر عن السلطة التنفيذية في جميع مستويات، وهو غالبا ما يستهدف توضيح كيفية تطبيق قانون أو مرسوم، ويمكن أن يصدر عن أية سلطة إدارية مختصة ويسمى باسمها، كما يمكن أن يصدر عن عدة وزارات مشتركة ويسمى، حينئذ قرارا وزاريا مشتركا.

تنقسم القرارات الإدارية إلى عدة أنواع:

### \*قرار وزاري مشترك:

يصدر القرار الوزاري المشترك عن وزارتين أو أكثر، ويحمل توقيع الأطراف المعنية، ويخرج مجال تطبيقه من نطاق الوزارة الواحدة ليشمل وزارة أخرى أو أكثر حسب الأطراف الموقعة وهو ما يميزه عن القرار الوزاري الصادر عن وزارة واحدة حيث يقتصر مجال تطبيقه على مستوى الوزارة المعنية دون غيرها. وتنقسم القرارات الوزارية المشتركة إلى نوعين هما:

- قرار وزاري مشترك ذو طابع تنظيمي يتضمن قواعد عامة ومجردة ولا يخاطب مركزا فرديا ولا يرد فيه ذكر الأسماء والألقاب.
- قرار وزاري مشترك ذو طابع فردي يتعلق بمراكز فردية كانتداب أساتذة والترخيص لهم بالنشاط خارج قطاعهم الأصلي، أو انتداب قضاة في المحاكم العسكرية.

\*قرار وزاري: هي تلك القرارات الإدارية التي يصدرها وزير واحد ضمن مهام قطاعه، من أجل تنظيم مختلف نشاطات الوزارة المعنية بما يخدم المصلحة العامة. وتنقسم القرارات الوزارية إلى نوعين، قرار وزاري ذو طابع تنظيمي، وقرار وزاري مشترك ذو طابع فردي.

\*قرار ولائي: هي تلك القرارات التي يصدرها ولاة الجمهورية ضمن الصلاحيات التي يخولها لهم القانون.

\*قرار بلدي: هي قرارات يصدرها رؤساء البلديات في حدود اختصاصهم.

## نموذج (6.5) لتوضيح قرار وزاري مشترك

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قرار رقم 367 مؤرخ في ..... 2020

يتضمن تعديل القرار رقم 1849 المؤرخ في 22 أكتوبر 2019

المحدد لبرنامج العطلة الجامعية بعنوان السنة الجامعية 201-2020

وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

- بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 20-01 المؤرخ في 6 جمادى الأولى عام 1441 الموافق 2 جانفي سنة 2020 والمتضمن تعيين أعضاء الحكومة.
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-129 المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث الجامعي.
- وبمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 08-130 المؤرخ في 27 ربيع الثاني عام 1429 الموافق 3 مايو سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث.
- بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 13-77 المؤرخ في 18 ربيع الأول عام 1434 الموافق 30 يناير سنة 2013 والذي يحدد صلاحيات وزير التعليم العالي والبحث العلمي.
- وبمقتضى القرار رقم 1849 المؤرخ في 22 أكتوبر 2019 المتعلق العطلة الجامعية بعنوان السنة الجامعية 2019-2020.
- بمقتضى النصوص التنظيمية التي تحدد نظام المراسلات.....

### يقرر

- المادة الأولى: تعدل المادة 3 من القرار رقم 1849 المؤرخ في ..... 2019 والمذكور أعلاه والمحزر كما يأتي:
- المادة 3: تحدد العطلة الجامعية الفصلية للسنة الجامعية 2019-2020 ابتداء من يوم الأحد 12 جويلية 2020 صباحا إلى يوم ..... 2020 مساء
- والباقي بدون تغيير
- المادة 2: يصدر هذا القرار في النشرة الرسمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، يوم 2020/08/30.

[https://www.mesrs.dz/accueil/-/journal\\_content/56/21525/51374](https://www.mesrs.dz/accueil/-/journal_content/56/21525/51374).

### 3-التعليمة: L'instruction

التعليمة هي نص إداري داخلي يصدره الرئيس إلى مرؤوسيه في صيغة توجيهات إلزامية وتوضيحية بمناسبة تنفيذ نص قانوني، أو الشروع في إنجاز عمل معين، يهدف إلى توحيد قراءة وتأويل النص المعني، ضبط طريقة عمل موحدة أو مواجهة إشكالات تعترض تنفيذ النص أو إنجاز العمل<sup>1</sup>.

كما تهدف التعليمة إلى إعطاء تعليمات وتوجيهات في مجال من المجالات، ويتم نشرها على نطاق واسع في المصالح المركزية أو المصالح الخارجية، وتظل التعليمة سارية المفعول إلى حين تعديلها أو إلغائها، غير أنه يمكن للتعليمة أن تتضمن أوامر تنشئ قواعد تنظيمية داخلية خلافا للمنشور الذي يقتصر دوره على توضيح كيفية تطبيق نص قانوني أو تنظيمي يكون مشوباً ببعض الغموض.

ويتم إصدار التعليمات عادة من طرف السلطات الإدارية المركزية (وزير أول، وزير، كاتب عام وزارة...) ويمكن أن تصدر أيضاً عن السلطات المحلية (الوالي، رئيس المجلس الشعبي البلدي...) كل في حدود اختصاصه، وتوجه إلى الموظفين التابعين لوصايته الإدارية.

وإذا كانت القاعدة في التعليمة أنها تحرر من طرف مسؤول إداري معين بصفة أحادية<sup>2</sup>، فقد يحدث أن يشترك أكثر من مسؤول في اتخاذها، وتسمى حينئذ بالتعليمة المشتركة لعلاقتها بموضوعها بأكثر من قطاع<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> عبد المجيد رمضان، فنيات التحرير الإداري، مرجع سابق، ص 77.

<sup>2</sup> تعليمة رقم: 2304 مؤرخة في 03 أكتوبر 2019 الصادرة من طرف وزارة الداخلية والجماعات المحلية، تتعلق بوضع وتنفيذ برنامج واسع النطاق لتسيير، حماية وتطوير المساحات الخضراء موجهة للسادة الولاية والولاية المنتدبون.

<sup>3</sup> تعليمة وزارية مشتركة بين (وزارة الداخلية، السكن، المالية) رقم: 01 مؤرخة في 07 جويلية 2014، تتعلق بتطوير العرض العقاري العمومي في ولايات الجنوب والهضاب العليا، موجهة للسادة الولاية المعنيين.

ومن خلال الممارسات التطبيقية لبعض الإدارات نجدها تستعمل التعليمه لأجل إعطاء توضيحات وتوجيهات لقضايا معينة، مما يبقونها كمجرد إجراء تنظيم داخلي كما يدل عليها اسمها في إطار المفهوم الواسع للتعليمه.

### نموذج (7.5) لتوضيح تعليمه

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

تعليمه رقم 02 مؤرخة في 20 فيفري 2018

تتعلق بإجراءات قبول وتسيير مشاريع البحث التكويني الجامعي

تمثل مشاريع البحث التكويني الجامعي (PRFU) دعما للتكوين في الدكتوراه في مؤسسات التعليم العالي تهدف التعليمه الحالية إلى تحسين نظام تسيير المشاريع من خلال تحديد معايير جديدة للفصول والاعتماد.

#### 1-معايير قبول المشاريع:

- أ-يجب أن ترتبط مواضع مشاريع البحث التكويني الجامعي بما يأتي:
- تحقيق الأهداف الاجتماعية-الاقتصادية-الثقافية-العلمية والتكنولوجية للبلاد المنصوص عليها في المادة 7 من القانون 15-21، المتضمن القانون التوجيهي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
  - التكوين في الدكتوراه الذي يتم توطينه في المخبر والذي يستجيب لمعايير البحث للمخبر.
  - المستجبات العلمية.
- ب-ترتكز أهداف مشاريع البحث التكويني الجامعي على:
- مناقشات أطروحات الدكتوراه.
  - المنتج العلمي.
- ج-يمكن لرئيس المشروع تقديم مشروع جديد عند تقديم الحوصلة النهائية للمشروع السابق.
- يحدد مدة المشاريع بأربع (04) سنوات.
- د-يجب أن يكون رئيس المشروع أستاذا باحثا من مصف الأستاذية (برتبة أستاذا للتعليم العالي أو أستاذ محاضر قسم أ).
- و-لا يمكن للأستاذ الباحث أن ينتمي لأكثر من مشروع بحثي واحد.
- تتألف فرقة البحث من ثلاثة أعضاء (03) كحد أدنى من بينهم رئيس المشروع، وستة أعضاء (06)

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تصفح يوم 2020/08/30.

[https://www.mesrs.dz/accueil/-/journal\\_content/56/21525/51374](https://www.mesrs.dz/accueil/-/journal_content/56/21525/51374)

#### 4-المنشور : La circulaire

هو وثيقة إدارية داخلية تصدر من سلطة إدارية عليا إلى سلطة إدارية دنيا، أي إلى الأعوان الخاضعين لأوامرها ويرسل المنشور إلى العديد من الإدارات المركزية المحلية، وهي الميزة التي تميزه عن باقي الوثائق الإدارية الأخرى. وخلافا للمذكرة الإدارية التي لها صلة بالمنشور، والتي تكتسي الطابع المؤقت بالنسبة لصلاحيتها، فإن المنشور يتصف بالديمومة، بمعنى أنه غير مؤقت كالمذكرة الإدارية التي ينتهي بها العمل بانتهاء آجالها<sup>1</sup>.

كما يهدف المنشور إلى نشر تعليمات، وتوجيهات من السلطة العليا إلى مختلف المصالح التابعة لها من أجل تنفيذ عمل إداري بكيفية ملائمة. أما الهدف الرئيسي له، فيتمثل في توضيح النقاط الغامضة في النصوص التنظيمية الجارية العمل كالمراسيم والقرارات، أو حل مشاكل التطبيق العملية، وكيفية تفسيرها وتأويلها، بحيث لا تترك مجالاً للشك، وهذا يعني أنه لا يمكن للمنشور إنشاء قاعدة قانونية أو تعديلها أو إلغاؤها، لأن ذلك هو ميدان القانون أو مراسيم التطبيق.

يحرر المنشور بنفس طريقة تحرير التعليمات، غير أنه يكون غالباً أكثر تفصيلاً من التعليمات لاحتوائه على شروح وتفاصيل وأمثلة عملية تهدف إلى شرح وتبسيط كيفية تنفيذ النص التنظيمي، ورفع أي لبس سوء تأويل قد يحدث أثناء التنفيذ.

كما يصدر المنشور غالباً عقب استفسارات وإشكالات تطرح على المستوى القاعدي، مما يضطر الجهة الوصية إلى إصدار هذه النصوص التفسيرية لرفع الالتباسات والإشكالات المطروحة. ويحرر المنشور عادة إثر نص قانوني يستهدف التذكير بغاياته وضبط كيفية تطبيقه، لكنه ليس مخول بإضافة عناصر جديدة للنص أو مقتضيات معاكسة له، لأن هذه المهمة تتكفل بها المراسيم التنظيمية<sup>2</sup>. وفيما يلي نستعرض نموذجاً لمنشور وزاري لغرض توضيحي.

<sup>1</sup> ميميش علي، رزاق العربي، التحرير الإداري، مرجع سابق، ص 109.

<sup>2</sup> عبد المجيد رمضان، فنيات التحرير الإداري، مرجع سابق، ص 84.

## نموذج (8.5) يوضح منشور وزاري

مثال: منشور وزاري رقم: 05 مؤرخ في 15 أوت 2019 متعلق بالتسجيل الأولي والتوجيه  
لحاملي شهادة البكالوريا بعنوان السنة الجامعية 2020/2019.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

منشور رقم 05

مؤرخ في 14 ذو الحجة 1440 هـ الموافق 15 أوت سنة 2019

يتم المنشور رقم 01 المؤرخ في 15 شوال عام 1440 هـ الموافق 18 جوان سنة 2019

المتعلق بالتسجيل الأولي وتوجيه حاملي شهادة البكالوريا بعنوان السنة الجامعية 2020-2019

المعدل والمتمم

طبقا لأحكام المنشور رقم 01 المؤرخ في 15 شوال عام 1440 هـ الموافق 18 جوان سنة 2019 المتعلق بالتسجيل الأولي وتوجيه حاملي شهادة البكالوريا بعنوان السنة الجامعية 2020-2019 المعدل والمتمم لاسيما في فقرته رقم 17، يهدف هذا المنشور إلى تعريف الحالات الخاصة المتعلقة بتسجيل حاملي البكالوريا وكيفية معالجتها وضبط رزنامتها.

يحدد هذا المنشور مختلف الوضعيات التي تخول لمدير المؤسسة الجامعية اقتراح تسجيل أو تغيير توجيه داخلي أو خارجي للطلبة بالاتصال مع الندوة الجهوية للجامعات التي تتبع إليها المؤسسة. يجدر التنكير بأن معالجة الحالات الخاصة الواردة في هذا المنشور، تخضع لإلزاما لأحكام المنشور رقم 01، المعدل والمتمم والمذكور أعلاه، وللمعدلات الدنيا للتوجيه التي أفرزتها المعالجة المعلوماتية لرغبات حاملي شهادة البكالوريا..... الأماكن البيداغوجية المتاحة.

كل طلب ..... بالنسبة لحاملي بكالوريا سنة 2019، يتم حصريا عبر الخط..... الأرصدة  
ال..... على الرابط التالي:

<http://progres.....>

في كل الحالات يتم اعلام المترشحين بنتائج طلباتهم، عبر نفس الأرضية  
رزنامة التكفل بالحالات الخاصة.

- فتح الأرضية المخصصة للحالات الخاصة .....
- معالجة الطلبات.
- النتائج والتسجيلات النهائية.....

المصدر: الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، تصفح يوم 2020/08/25.

[https://www.mesrs.dz/accueil/-/journal\\_content/56/21525/51374](https://www.mesrs.dz/accueil/-/journal_content/56/21525/51374)